

ليبيا

واجهت ليبيا تحديات جمه في عام ٢٠١٥، يشهد عليها التوسع السريع لتنظيم داعش الذي سيطر على مساحة متزايدة من الأراضي، والانهيال التام لهياكل الدولة. مما صاعد من حالة الفراغ السياسي والانقسام في البلاد، وهدد بانزلاقها إلى سيناريوهات الفوضى، وتقسيمها إلى عدة دويلات. استمرت جميع الفصائل المسلحة عام ٢٠١٥ في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستهدفين المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة المدنية في ظل إفلات تام من العقاب. وشهد عام ٢٠١٥ أيضاً فشل مستمر لمحاولات الشروع في عملية سلام تهدف إلى إعادة توطيد مؤسسات الدولة وسيادة القانون خصوصاً وأن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية استمرت في إذكاء حالة النزاع السائدة في ليبيا من خلال تسليح طرف ضد الطرف الآخر ما شكّل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وأحبط أي أمل في نجاح عملية السلام.

السياق العام: انهيار مؤسسات الدولة وإعاقفة عملية السلام:

حكم القذافي ليبيا لمدة ٤٢ عاماً حكماً ديكتاتورياً حظر خلاله تكوين الأحزاب السياسية وأي شكل من أشكال النشاط داخل المجتمع المدني أو من خلال أي كيان آخر، وفرض عقوبات قاسية وصارمة على كل من يمارسه. وقد نُفذت عقب الثورة عمليات انتقامية ضد مؤيدي نظام القذافي؛ وانقسمت القوى الثورية إلى مجموعات مسلحة عديدة يدين معظمها بالولاء لمدنه الأصلية فحسب؛ كما كانت تلك المجموعات مدفوعة في أغلب الأحيان برغبة في "الانتقام" لانتهاكات والتجاوزات والممارسات القمعية في عهد القذافي. وقد تجرأت تلك الجماعات المسلحة على ارتكاب الجرائم في ظل إفلات تام من العقاب بسبب الانهيار التام للمؤسسات القانونية وللنظام والمؤسسات الأمنية الوطنية في البلاد. تنتشر عشرات الميليشيات والجماعات شبه العسكرية والمتطرفة في جميع أنحاء ليبيا. ولم يُفلح المجلس الوطني الانتقالي ولا المؤتمر الوطني العام ولا مجلس النواب والحكومات المتعاقبة على مدار السنوات الأربع الماضية في إرساء سيادة القانون وبناء مؤسسات فاعلة للدولة، وبدلاً من ذلك أصبحت "مؤسسات الدولة" تابعة للميليشيات والجماعات شبه العسكرية.

ولم تُرس الحكومات المتعاقبة التي شكّلت حتى الآن أية معايير من أجل إنشاء آلية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية في البلاد، وتم مُنح كل من الفصائل المسلحة وقادة الجماعات شبه العسكرية مناصب سيادية في وزارتي الدفاع والداخلية، مثل اللجنة الأمنية العليا للدفاع عن ليبيا وغرفة ثوار ليبيا والحرس الوطني وفجر ليبيا وعملية الكرامة. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين والقرارات التي اعتمدها المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام ومجلس النواب منذ عام ٢٠١١ شجّعت على إنشاء هياكل شبه عسكرية لا تخضع لسيطرة الدولة. وكان العفو الصادر عن الحكومة الليبية بالإضافة إلى ذلك دليلاً على غياب المساءلة، كما أن السلطات الليبية فشلت في إرساء أي آلية للعدالة الانتقالية، ما أفضى بالتالي إلى حرمان المواطنين الليبيين من سبل الانتصاف على الصعيد الوطني. وأدى عجز منظومة العدالة

١- خارطة توضح توزيع الفصائل في ليبيا:

<http://www.ecfr.eu/mena/mappinglibya>

الجنائية الليبية عن إجراء أية تحقيقات وطنية إلى ضعف مؤسسات الدولة وتعزيز الإفلات من العقاب بدلاً من ضمان المساءلة.

تُعارض الجماعات المسلحة وشبه العسكرية بصفة رئيسية الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة، لأنها تسعى للحفاظ على المناطق الخاضعة لسيطرتها، وللهرب من احتمال زوالها في حالة إجراء عملية تدقيق للمؤسسات الأمنية، كما تخشى من آليات المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي ما فتئت ترتكبها في جميع أنحاء ليبيا. وأهم الجماعات المعروفة هي جماعة حفتر^٢ التي تقود عملية الكرامة في شرق البلاد، وجماعة صلاح بادي^٣ التي تقود عملية فجر ليبيا الثانية، و"جبهة الصمود" في الغرب. وهناك أيضاً القوات العسكرية في الزنتان^٤ التي رفضت حكومة الوفاق الوطني المقترحة وقائمة أسماء أعضاء مجلس الرئاسة الجديد وفقاً للنسخة الخامسة من اتفاق السلام التي عرضتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في سبتمبر عام ٢٠١٥. ورغم التوقيع على أحدث اتفاق للسلام في ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٥، لا يقبل بعض الساسة من مجلس النواب والمجلس الوطني العام التنازل على المكاسب السياسية التي أحرزوها ويسعون لضمان نفوذهم وتقلدّهم مناصب رفيعة بالإضافة إلى ذلك، ومن ثم يدعمون الجماعات المسلحة لضمان حمايتهم والحفاظ على خططهم السياسية.

٢- تعهّد حفتر بالولاء لمجلس النواب – إلا في حالة قبوله الوفاق السياسي:

<https://www.libyaherald.com/2015/10/18/hafter-pledges-loyalty-to-hor-unless-it-accepts-the-political-accord/>

٣- جبهة الصمود ترفض حكومة ليون:

<http://www.libyaobserver.ly/news/steadfastness-front-rejects-leon-government>

٤- الزنتان ترفض حكومة ليون المقترحة وتكيل الهجوم والانتقادات لمجلس النواب:

<http://libyaobserver.ly/news/zintan-rejects-leons-proposed-government-lashes-out-hor>

٥- الأطراف الليبية توقع على اتفاق المصالحة والوفاق السياسي في الصخيرات بالمملكة المغربية، ١٧ ديسمبر ٢٠١٥:

<http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=3561&ctl=Details&mid=8549&ItemID=2099400&language=en-US>

توسع نطاق الإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني:

اعتباراً من شهر مايو عام ٢٠١٥، سقطت مدينة سرت التي تبعد بضعة مئات من الكيلومترات عن أوروبا تحت السيطرة الكاملة لتنظيم الدولة الإسلامية الذي نصب نفسه حاكماً على المدينة واستخدمها باعتبارها مركزه الرئيسي في ليبيا. وأطلق دعاة تنظيم الدولة الإسلامية والموالين له حملة من الترويع ضد سكان المدينة، حيث قوبلت المحاولات التي جرت مؤخراً للتحرك من قبضة الجماعة المتطرفة بأعمال عنف ساحقة، أفضى آخرها إلى قتل عشرات الأشخاص في منتصف شهر أغسطس. وسرت هي أيضاً المدينة نفسها التي زُعم أن تنظيم الدولة الإسلامية استخدمها لتنفيذ عمليات الإعدام العلنية لعدد كبير من المسيحيين الأجانب في عام ٢٠١٥.

وبينما استمر كل من الخصوم السياسيون والجماعات المسلحة في مماطلتهم التي تعرقل عملية إبرام اتفاق للسلام، منح الفراغ السياسي والأمني المتواصلين الدولة الإسلامية في ليبيا فرصة مثالية لبسط نفوذها بسرعة مطردة في جميع أنحاء البلاد، ولكسب أقاليم إضافية في شرق سرت وغربها وتوطيد وجودها بشكل كبير بحيث تمكنت من شن عمليات داخل العديد من المدن الليبية وحولها، شاملة بنغازي ومصراتة ودرنة وطرابلس. وكان الاستثناء الأخير في يونيو ٢٠١٥ عندما تمكنت عناصر من جماعة أنصار الشريعة الموالية لتنظيم القاعدة من طرد مقاتلي الدولة الإسلامية من درنة بعد أسابيع من القتال المتبادل.

والسبب وراء هذا التوسع السريع واضح للعيان -ولا سيما للمجتمع الدولي الذي يبذل جهوداً للتوصل إلى حل للوضع في ليبيا- هو أن تنظيم داعش في ليبيا والجماعات المتطرفة التي على غرارها لا يواجهون بقوة مضادة محلية يُعتد بها على الأرض يمكنها أن تحجّم توسع تلك التنظيمات وتحارب فكرها المتطرف. وقد أشار مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا في إحاطته أمام مجلس الأمن ما يلي: "إن الرسالة الموجهة إلى قادة ليبيا واضحة: لا يوجد ببساطة بديل آخر عن العمل الموحد والجماعي إذا كان الليبيين أن يفلحوا في منع تكرار الزحف الكارثي لداعش في بلدان مثل سوريا والعراق". ولنقل ببساطة، إن الوضع الفعلي على

أرض الواقع أثبت أن الجهات الفاعلة في ليبيا تستثمر أكثر في الاقتتال فيما بينها على حساب توجيه اهتمامها إلى التصدي للتهديد الذي يثيره التطرف العنيف.

ويكمن جزء من السبب في لجوء الجماعات السياسية المختلفة بشكل متواصل للفصائل والميليشيات المسلحة، الأمر الذي أفضى إلى سلسلة متضاعفة من العنف المتصاعد، ومهد لخلق بيئة مواتية لتنظيم داعش ومهربي المهاجرين لمواصلة أفعالهم الإجرامية، في ظل حالة إفلات تام من العقاب. ويوجد عامل آخر مهم هو شعور أفراد المجتمع الليبي بالحيث والغبن؛ ويستمر الإفلات من العقاب في تأجيج دوامة العنف والانتقام. وحيث أن مرتكبي الانتهاكات التي ارتكبت خلال عهد القذافي وأثناء الثورة وبعدها، لم يتعرضوا للمساءلة، بل إن تلك الانتهاكات ازدادت وطأة، يتعين على الضحايا إيجاد قنوات فعالة لجبر الضرر الواقع عليهم. وبات من السهل على داعش أن تنتشر دعوتها ودعايتها في جميع أرجاء مدن مثل سرت ودرنة نظراً للفوضى التي استشرت نتيجة لاستمرار القتال على الأرض، مدعوماً من الساسة ومقترناً بغياب المساءلة.

ولا يزال الشعب الليبي يرزح تحت نير هذه الهياكل الموازية التي ما فتئت ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ظل إفلات تام من العقاب، وتفرض قيوداً مشددة على الفضاء العام من خلال استهداف المبادرات التي يطلقها الفاعلون المدنيون والناشطون الحقوقيون. وتواصل الجماعات المسلحة من جميع الأطراف اقتتال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، قد يصل بعضها إلى حد الجرائم الدولية، تشمل الهجمات المباشرة والعشوائية ضد المدنيين والبنية الأساسية المدنية، وعمليات القتل غير المشروع والتعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز التي لا تخضع لسلطة القانون والاعتقالات التعسفية والاختطاف، وحالات الاختفاء القسري، والنزوح القسري. وعلاوة على ذلك، تقف ليبيا، هذه الدولة الغنية بالنفط، على شفا الانهيار الاقتصادي مع حالة الخلل الشديد التي تعاني منها بنيتها الأساسية، شاملة الرعاية الصحية والمرافق الحيوية الأخرى، فضلاً عن النقص المتضخم في الإمدادات الغذائية والكهرباء والضروريات الحيوية الأخرى في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في شرقها. ووفقاً للأرقام الأخيرة التي أعلنتها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، مازال ١,٩ مليون مواطن ليبي في حاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية، في حين يواجه ١,٢ مليون مواطن صعوبات في الحصول على

الغذاء الضروري. ويوجد في الوقت الراهن عدد يربو على ٥٠٠,٠٠٠ نازح داخل ليبيا. وقد أخفقت الدولة في ضمان العودة الآمنة لهؤلاء النازحين، وفي توفير السكن الملائم لهم ومنع الغارات العنيفة على مخيمات النازحين. وتعرضت البلاد على مدى السنوات الثلاث الماضية، لهجومين شهرياً في المتوسط ضد مخيمات النازحين في ليبيا^٦.

ويتعرض المدنيون ومؤسسات الدولة والأحزاب المشاركة في الحوار السياسي للتهديد ولهجمات نارية تعسفية تطلقها مئات الجماعات المسلحة عبر أرجاء البلاد، حيث أنها تمكنت من استقطاب أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل تدفع لهم أموالاً طائلة من الموارد المالية المركزية للدولة. ويستشري أيضاً العنف وتنتشر الاشتباكات المسلحة التي تستهدف المدنيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والنساء والأطفال والأقليات، فضلاً عن الهجمات العشوائية الخارجية والمستمرة على البنية الأساسية الحيوية ومؤسسات الدولة الرئيسية، كما تشهد بذلك الهجمات اليومية على المرافق الطبية والمطارات المستخدمة في الطيران المدني والمدارس وحقول النفط. وترتكب الجماعات المسلحة انتهاكات يومية جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في غرب ووسط وشرق البلاد في ظل إفلات تام من العقاب. وقد لقي ٢,٨٢٥ شخصاً مصرعهم على مدار عام ٢٠١٤، واضطر أكثر من ٣٩٤,٠٠٠ شخص لترك منازلهم والعيش في مخيمات النازحين عبر ٢٥ مدينة من المدن الليبية.

عجز نظام القضاء الجنائي الليبي في ظل حكم الجماعات المسلحة:

قُدِّمت أمام المدعي العام خلال أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مئات الحالات من الانتهاكات الجسيمة المزعومة، تضمنت عمليات قتل خارج نطاق القضاء، واستخدام واسع النطاق للتعذيب والاعتقال التعسفي، ضد عدد من الجماعات المسلحة، ولكن لم تُتخذ حتى وقتنا هذا أي تدابير فعلية نحو محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم الوطنية الليبية غير قادرة على مقاضاة الجناة الذين يُزعم بارتكابهم جرائم خطيرة بسبب التهديدات المستمرة

٦- تقرير جمعية الرحمة للأعمال الخيرية ومساعدات الإغاثة الإنسانية المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل.

التي يتلقاها القضاة والمحامون وأعضاء النيابة العامة على يد الجماعات المسلحة. ولم يُحاسب حتى الآن أي جانٍ ممن ينتمون إلى أي من الجماعات المسلحة المنتشرة على الأرض على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا منذ عام ٢٠١١.

غلبة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة في ظل عدم وجود رؤية فعالة من شأنها تعزيز المؤسسات الأمنية في البلاد عزز من استمرار العنف^٧. وما لم تُعالج هذه المسألة معالجة صحيحة وفعالة، فإن الحديث عن التعايش السلمي ومحاربة التطرف العنيف في بلد لا يؤسس على سيادة القانون سيبقى خالياً من أي مضمونٍ أو معنى. وتتحمّل الميليشيات والجماعات شبه العسكرية المسؤولية^٨ عن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في كافة أنحاء ليبيا، وقد تمكّن تنظيم داعش من الحصول على موطنٍ له في العديد من المدن الليبية نتيجة تلك الأفعال، التي تشمل "الهجمات العشوائية المستمرة ضد المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء والأطفال والأقليات والأجانب، فضلاً عن الضربات الموجهة للبنية التحتية الحيوية ومؤسسات الدولة الرئيسية". وبدون إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتقديم مرتكبي انتهاكات الحقوق إلى العدالة، فإن أي محاولة لإحلال السلام في ليبيا لن تؤدي سوى إلى مزيد من التدهور. وإن لم يُحرز تقدم حقيقي على أرض الواقع في توطيد سيادة القانون والحكم الديمقراطي وضمان الحريات الأساسية، فإن فكرة التوصل إلى حل سلمي دائم للأزمة ستظل حلمًا بعيد المنال".

وسعت الميليشيات والجماعات شبه العسكرية باستمرار إلى عرقلة عملية السلام في ليبيا. فقد مارست عمليات قتل وترويع للمتظاهرين^٩ في جميع أنحاء ليبيا، واغتيال للنشطاء وأعضاء السلطة القضائية ومسؤولي الدولة. وهي ترهب المدنيين وتشنّ هجمات على البنى التحتية

٧- مركز القاهرة يرى أن ضمان المساءلة وإعادة بناء المؤسسات الأمنية هما المساران الوحيدان لتحقيق السلام في ليبيا:

<http://www.cihrs.org/?p=١٧٢٠٥&en=lang>

٨- مركز القاهرة: دوامة العنف في ليبيا نتيجة طبيعية للإفلات من العقاب:

<http://www.cihrs.org/?p=١٧٤٢٧&ar=lang>

٩- الناجون في بنغازي يحكون عن الصواريخ والفوضى أثناء الاحتجاج على خطة الأمم المتحدة

<http://www.middleeasteye.net/news/benghazi-survivors-tell-missiles>
dpuf.CQvCcUYo.thashs#٥٢٣٩٣٣٤١٧-plan-un-against-protest-chaos

المدنية والمطارات^{١٠} بذريعة حماية ثورة فبراير أو مكافحة الإرهاب. وتمارس تلك الجماعات ضغوطاً على الساسة في المجلسين من أجل عدم قبول أي اتفاق للسلام ليس من شأنه تعزيز مواقفها والمناصب التي تقلدها أفرادها في المؤسسات الأمنية وضمانة حصانتهم من أي محاسبة.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تقرير مشترك لها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان صدر في ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٥^{١١} عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مسلطة الضوء على الوضع المتدهور داخل نظام القضاء الليبي الذي بات عاجزاً عن التصدي لتلك الجرائم^{١٢}. وجاء في التقرير ما يلي: "استمر نظام العدالة في مواجهة صعوبات بالغة بسبب استمرار القتال وانعدام الأمن. فالمحاكم معطلة في سرت ودرنة وبنغازي منذ ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن القضاة والمدعين العامين في محكمة جنوب بنغازي قرروا في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٥ إعادة تفعيل عمل المحكمة، فإنه من غير الواضح ما إذا كان عملهم قد استؤنفت فعلاً... واستمر القضاء ووكلاء النيابة ومسؤولو إنفاذ القانون في مواجهة هجمات عنيفة وتهديدات".

وذكر التقرير أيضاً ما يلي: "بسبب انهيار منظومة العدالة الجنائية في أجزاء من البلاد، لم يعد هناك سوى وسائل محدودة متاحة أمام الضحايا للحصول على الحماية ووسائل التعويض في ظل الإفلات التام من العقاب. وحتى في الحالات النادرة التي تم فيها تقديم تقارير الشرطة، لم تُتخذ أي إجراءات لبدء تحقيقات سريعة ومسببة وفعالة ومحايدة ومستقلة ولتقديم الجناة إلى

١٠- إسقاط مروحية ليبية، ما أسفر عن قتل ضباط كبار في طرابلس:

<http://www.org.trust.item.org/٢٠١٥١٠٢٧٢٠٥٢٤٨/>

١١- <http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16757&LangID=A>

١٢- مدافعو حقوق الإنسان الليبيين في دائرة الهجوم، 25 مارس 2015: <http://www.ohchr.org/ch/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15752&LangID=A>

العدالة. وبحسب علم البعثة لم تتم إدانة أي من الجناة المنتمين لجماعة مسلحة منذ عام ٢٠١١".

ومنذ انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير المذكور، تدهورت بشكل مستمر قدرة المنظومة القضائية الليبية على إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والفعالية والملاحقة القضائية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني^{١٣}، حيث باتت المحاكم في جميع أنحاء البلاد غير قادرة على بدء أو تنفيذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة أو مقاضاة مرتكبي الجرائم بسبب التهديدات المباشرة التي يتعرض لها القضاة والمحامون وغيرهم من أعضاء المجتمع القانوني والهجمات الموجهة ضدهم. وشملت تلك الهجمات أيضاً مكاتب النيابة العامة وسراي المحاكم، مثلما حدث يوم ١٥ ديسمبر عندما تعرض مكتب المدعي العام في تاجوراء للتدمير خلال معارك نشبت بين مجموعتين مسلحتين.

ووفقاً لما ورد في تقرير جمعية القضاة الليبيين^{١٤}، كان عام ٢٠١٤ واحداً من أسوأ الأعوام التي مرت على المجتمع القانوني في ليبيا بعد عام ٢٠١١، حيث استهدفت الأوساط القانونية على يد جميع أطراف النزاع بما فيها الفصائل المسلحة في غرب البلاد والقوات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً والجماعات المتطرفة. وتكثفت الهجمات منذ عام ٢٠١٤، حيث وردت عشرات الحالات الموثقة التي تعرض فيها وكلاء النيابة والقضاة للاغتيال والخطف والمعاملة اللاإنسانية، وغير ذلك من أشكال التهريب والتهديدات، الأمر الذي أجبر عدداً كبيراً منهم على الفرار خارج البلاد. وأفادت جمعية القضاة الليبيين أيضاً أن ٨ من أعضاء السلطة القضائية و٣ محامين لقوا حتفهم خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥، كان من ضمنهم الناشطة في مجال حقوق الإنسان سلوى بوقعيس^{١٥}، التي كانت أيضاً من أبرز الأطراف الفاعلة في المبادرة الوطنية للمصالحة التي بدأت في أغسطس من عام ٢٠١٣ بالإضافة إلى

١٣- مقابلة مع مروان الطشاني، رئيس جمعية القضاة الليبيين في ١٨/١٢/٢٠١٥.

١٤- التقرير السنوي لجمعية القضاة الليبيين لعام ٢٠١٤، باللغة العربية، الملحق رقم ١.

١٥- يجب على ليبيا أن تكفل إجراء تحقيق مناسب عقب مقتل محامية بارزة رمية بالرصاص:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/06/libya-must-ensure-proper-investigation-after-lawyer-salwa-bugaighis-shot-dead/>

كونها عضواً في الهيئة التحضيرية المستقلة للحوار الوطني^{١٦}. ووقع أحدث هجوم موثق يوم ١٣ ديسمبر عام ٢٠١٥، حيث اختطف السيد خالد علي قويض^{١٧}، عضو مكتب المدعي العام العام أثناء أدائه مهام وظيفته في مجمع النيابة العامة في طرابلس، على يد جماعات مسلحة تحفظت عليه لمدة أربع ساعات ثم أطلقت سراحه.

استمرار الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

مازال المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني^{١٨} المحلية والعالمون في وسائل الإعلام^{١٩} يواجهون تهديدات خطيرة تطل حياتهم وسلامتهم البدنية، وما برحوا يمتنعون من القيام بعملهم. وهم محاصرون بين النفي والقتل أو التخلي عن أنشطتهم المهنية. وقد فر العديد منهم خارج البلاد حيث يعملون من دول مجاورة في ظل بيئة هشة للغاية وغير آمنة، ويواجهون العديد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والتهديدات المستمرة حتى في المنفى ومن عدم القدرة المهنية على مواصلة العمل مع زملائهم الذين بقوا داخل البلاد يمارسون عملهم متجنبين لفت الأنظار إليهم.

ووفقاً لمركز القاهرة، بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٥، أصدر رئيس الهيئة العامة للإعلام والثقافة، عمر القويبري بياناً حثّ فيه الأجهزة الأمنية على "القبض على الجواسيس والخونة ومنع أي وسيلة إعلامية أو منظمة مجتمع مدني ممولة من الخارج أو لها ارتباطات خارجية." كما حثّ المواطن الليبي على "أخذ زمام المبادرة وإقبال دكاكين العمالة وأوكر الجوسسة وطردهم خارج

١٦- الهيئة التحضيرية للحوار الوطني: <http://ndpc.ly/ar/>

١٧- جمعية القضاة الليبيين: بيان صحفي بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٥، الملحق ٢.

١٨- ليبيا- النفي أو الموت: العنف وانهيار الدولة يترك خيارات قليلة للمدافعين عن حقوق الإنسان:

<https://www.fidh.org/libya/libya/east-middle-africa-north/region/en/org>

rights-human-leave-testa-collapsed-and-violence-death-or-exile

١٩- هيومن رايتس ووتش: الحرب على وسائل الإعلام – الصحفيون في دائرة الهجوم في ليبيا:

<https://www.hrw.org/report/09/02/2015/under-ajlistsjour/media-war>

libya-attack

ليبيا. " هذا وأصدرت وزارة الثقافة والمجتمع المدني بدورها بلاغاً بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ بنوّه على جميع المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني داخل ليبيا عدم حضور أي مؤتمرات واجتماعات وورش عمل خارج ليبيا إلا بعد إعلامها وأخذ الموافقة بذلك".^{٢٠}

المساءلة باعتبارها آلية من آليات الردع لتحقيق السلام في ليبيا:

عجز النظام القضائي الليبي حتى وقتنا هذا عن ضمان المساءلة الفعالة على الصعيد الوطني في جميع أنحاء البلاد عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني. ويعود ذلك بشكل كبير إلى توجيه الهجمات ضد القضاة والمحامين وغيرهم، فضلاً عن أشكال التدخل الأخرى التي تمارسها الجماعات المسلحة داخل المؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية في البلاد. وقد جعل تصاعد النزاع المسلح في شرق البلاد خلال شهر أيار/مايو من عام ٢٠١٤ وفي غرب البلاد خلال شهر يوليو من العام نفسه، واقترانه بضعف مؤسسات الدولة، احتمالات تفعيل عملية المحاسبة الوطنية هدفاً بعيد المنال في الوقت الحالي. وتقع على عاتق كل من الحكومة الليبية والمجتمع الدولي من ثم مسؤولية ضمان المساءلة وكذلك سيادة القانون فيما يخص الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا من خلال إجراء تحقيقات دولية وإعمال الإجراءات القانونية الواجبة.

بُذلت بعض المحاولات على الصعيد الدولي، وإن كانت غير شاملة ولا كافية للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات في ليبيا.

ففي يونيو ٢٠١٥، ناقش مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على زعماء الفصائل المسلحة والجماعات شبه العسكرية من طرفي النزاع، ثم تلاه الاتحاد الأوروبي في يوليو حيث هدّد بفرض عقوبات ضد من يفسدون عملية السلام في ليبيا. وسمحت تلك الخطوات للبلديات والجهات الفاعلة المحلية في غرب البلاد بالعمل معاً، حيث أتاحت لها حيزاً لإبرام اتفاقات

٢٠- يعرب ائتلاف المنظمات الليبية لحقوق الإنسان عن تخوّفه من المحاولات المستجدة لتقييد حرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات على نحو غير مشروع:

<http://www.libyanjustice.org/arabic-news/arabic-news/post/220>

لوقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين. ونظراً للتهديد بالمساءلة الدولية أيضاً إلى حد كبير وخوفاً من العقوبات التي تستهدف الفصائل الكبرى من بين الجماعات المسلحة في مصراتة (التي تُعتبر إحدى الفصائل المسلحة الأكثر نفوذاً في تشكيل عملية فجر ليبيا التابعة للمؤتمر الوطني العام) توقفت تلك الفصائل عن معارضة جهود وقف إطلاق النار المحلية وأعلنت بدلاً من ذلك في تموز/يوليو ٢٠١٥ دعمها لاتفاقات وقف إطلاق النار المحلية ومحادثات السلام بواسطة الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تُتخذ أي خطوات حقيقية لمتابعة التنفيذ الفعلي لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي يجيز تجميد أصول الأفراد الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلاد ومنعهم من السفر.

وطلبت المحكمة الجنائية الدولية من مجلس الأمن الأممي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، خلال جلسة إحاطة مع أعضاء المجلس توفير الموارد اللازمة لمباشرة تحقيق في الانتهاكات استناداً إلى المعلومات المقدمة من منظمات المجتمع المدني ومعلومات أخرى جمعتها الأمم المتحدة. وذكر تقرير للمحكمة الجنائية الدولية أن مكتب المدعي العام "لا يزال ... يشعر بالقلق كذلك إزاء مواصلة الأطراف كافة، ومنهم الجيش الوطني الليبي وفجر ليبيا، والإسلاميين، وداعش، وحلفاء كل منهم، والفاعلين الدوليين شن هجمات تسفر عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، ويبدو أن بعضها يُرتكب بشكل عشوائي. ومن بين وسائل الهجوم الشائعة الضربات الجوية، ويران أسلحة القناصة، والقصف". ومع ذلك، لا توجد أنشطة دولية كافية لجمع الأدلة ولم تُتخذ إجراءات قانونية رسمية ضد الأفراد الذين ارتكبوا أو مازالوا مستمرين في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في ليبيا.

ستستمر عدم فعالية عملية بناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية الليبية والتعاون التقني معها في الوقت الراهن إلى حد كبير إن لم تُتخذ تدابير كافية لضمان المساءلة الجنائية الدولية عن الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها أفراد بعينهم في ليبيا. ويُعتبر إجراء تحقيق دولي مستقل وفعال وشفاف أو تحقيقات متعددة في الانتهاكات السابقة والحالية مطلباً ملحاً للغاية من أجل توفير قاعدة لعملية مساءلة دولية فعالة. وينبغي لأي تحقيق من هذا القبيل التحقق من الوقائع، وتحديد الأفراد الذين ارتكبوا والجماعات التي ارتكبت انتهاكات جسيمة، ورسم خطوط سلسلة واضحة للقيادة والمسؤولية الفردية عن هذه الجرائم. وتقوم بعثة التحقيق في الانتهاكات التي

ارتكبت في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٤، والتي تقودها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بدور حاسم في توفير المعلومات وتقديم توصيات حول كيفية استخدام هذه المعلومات على الوجه الأمثل من أجل ضمان اتخاذ المجتمع الدولي تدابير فعالة للمساءلة تتضمن متابعة إجراءات الأمم المتحدة والتحقيقات التي تباشرها المحكمة الجنائية الدولية، أو إحالة بعض من هذه القضايا إلى محاكم البلدان التي تطبق الاختصاص القضائي العالمي.

